آفاق تطوير القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية في الجزائر

بن سهلة تاني توفيق[1]

جامعة تلمسان

ملخص:

يعتبر القطاع السياحي من الاهتمامات ذات الأولوية في مختلف الدول أدت هذه الأهمية بالعديد منها الى اعتمادها في سياساتها وبرامجها الاقتصادية الى درجة ان عدد كبير من الدول يجعل من السياحة أحد الركائز التي تقوم عليها اقتصاداتها، و إذا كانت السياحة من المجالات التي بإمكانها ان تساهم في التنمية الاقتصادية للجزائر ذلك بالنظر لما تمتلكه من تنوع في العوامل الطبيعية و الاقتصادية و البيئة و الاجتماعية، الا انها لم تستغل و لمدة طويلة كعامل بإمكانه ان يلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية.

غير ان التحول الاقتصادي الذي اعتمدته الجزائر منذ انهيار الاقتصاد الموجه، أولى للسياحة مكانة مغايرة لتلك التي كانت معتمدة من ذي قبل ، و يتماشى هذا التوجه الجديد مع رغبة الجزائر في ان تجعل من السياحة مصدرا أساسيا لمواردها المالية هي بذلك تساير الاستراتيجية التي تبنتها المنظمة العالمية للسياحة في افاق 2025،لذا فان الجزائر تسعى الى توفير جميع الوسائل التي يؤدي استخدامها الأمثل الى تطوير السياحة ، من خلال مضاعفة عدد السيح القادمين اليها ،و من ثم إعطاء أهمية للاستثمار في المجال السياحي ،و الذي لا يمكن ان يتحقق الا بمساهمة مختلف الهيئات و بخاصة الدور يمكن ان تقوم به المؤسسات المالية في تمويل تلك الاستثمارات.

كلمات المفتاح: التنمية السياحية-الاستراتيجية-استثمارات سياحية –الافاق التنموية.

Résumé : En tant qu'activité économique, le tourisme peut avoir une place primordiale dans l'économie d'un état, ce qui a poussé nombre de pays à faire du tourisme un des vecteurs privilégiés de son économie.

Quant à la place réservée au tourisme dans la politique économique de l'Algérie, elle fut marquée durant l'étape qui a précédé l'économie du marché par sa gestion selon le modèle bureaucratique, ce qui a minimisé son rôle dans l'économie Algérienne.

Toutefois, le tourisme s'est vu octroyé un rôle beaucoup plus important avec la nouvelle politique économique qui se base sur la variation des facteurs qui peuvent influer sur le développement économique.

Mots clés : Développement touristique – stratégie- investissements touristique- les perspectives de développement

مقدمة:

عرف الإنسان السياحة عبر مختلف التطور البشري ،وهي تحتل مكانة أساسية في مختلف الدول في العصر الحالي وبصرف النظر عما إذا كانت دول متقدمة أو دول نامية، على اعتبار أن العديد منها تتوفر على القدرات الطبيعية والاقتصادية التي بإمكانها أن تشكل قاعدة لبناء قطاع سياحي يمكن أن تعتمد عليه في مداخلها ،وأدى ذلك بهذه الدول إلى وضع استراتيجيات تنموية بغرض مساهمة السياحة للنهوض بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]. أستاذ مساعد (أ)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان.

ومن أجل ذلك تتبنى الدول برامج وخطط لتطوير القطاع السياحي، والذي لا يمكن أن يتجسد في الواقع الاجتماعي إلا بتيسير الظروف التي لا يمكن للسياحة أن تقوم من دونها ،إذ لا يكفي أن تتوفر الدول على العوامل التي يمكن أن تشكل البنية التحتية للسياحة ،وإنما يتوقف الأمر كذلك على البرامج المعتمدة، ولعل هذا العامل هو الذي يجعل الفرق بين الدول، حيث تصنف البعض منها على أنها دول سياحية وعلى خلاف البعض الأخر الذي تعاني فيه السياحة من الركود.

و بالنظر إلى أهمية القطاع السياحي، ولما له من أهمية في المجالين الاقتصادي والتنموي في العديد من الدول، فهو موضوع اهتمام الباحثين وصانعي القرار والساهرين على تطويره، وأن هذه الأهمية في تزايد مستمر، لما للسياحة من انعكاسات على خزينة الدول.

وبصفتها إحدى الدول التي تتوفر على كل العوامل الكفيلة بتطوير القطاع السياحي من طبيعية وبيئية واجتماعية وتنوع في التضاريس ،فإن الجزائر تسعى من خلال برامجها الاقتصادية ،أن تجعل من الساحة أحد القطاعات التي تساهم في التنمية الاقتصادية وفي تنوع اقتصادها الذي يتوفر على كل الامكانيات التي تؤهله ليتخلص من أن يظل يتوقف على النفط كمصدر وحيد، غير أن السياحة لا تزال تعترضها العديد من الصعوبات.

أحاول في هذه الدراسة أن أقف على العوامل التي بإمكانها أن تساهم في تطوير السياحة في الجزائر، بما يؤهلها لتكون عاملا يؤدي بهذا القطاع ليكون أحد مصادر الثروة وأداة لتحقيق العديد من المقاصد الاجتماعية، وسأتناول هذا الموضوع في محورين أتناول في الأول التنوع السياحي، أما الثاني فسأتعرض فيعه لأفاق التنمية السياحية.

أولا- التنوع السياحي في الجزائر :

تتنوع الرغبات السياحية من شخص لأخر، وهو ما يؤثر في البرامج السياحية التي تراعي تلك الاعتبارات عند وضعها ، حيث تقوم الدولة بتحديد كل العوامل التي تجعل من السياحة عاملا اقتصاديا هاما، والتي قد تكون ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو بيئي أو غيرها من العوامل التي يصعب حصرها، غير أنه يمكن التمييز بين الأنواع الأتية.

1-السياحة الترفيهية :

يقوم هذا النوع من السياحة على الدافع الشخصي، المتمثل في إشباع رغبات الفرد وحاجاته المحددة والمتميزة ، التي تشعره بالراحة النفسية ،تلك الراحة التي تنعكس إيجابيا على الدور الذي يؤديه لفرد في المجتمع بأن يجعل منه عنصرا فعالا، وهو ما يؤكده المفكر "دوغال"،الذي يؤكد بأن السياحة يمكن أن تفضي إلى المزيد من السعادة ومظاهر السرور على الفرد[2].

وإذا كانت السياحة الترفيهية تقوم بشكل أساسي على تغيير مكان إقامة الفرد لفترة محددة ،بغرض الاستمتاع والترفيه عن النفس ،فهي تتضمن أيضا ممارسة الهوايات المختلفة كالصيد والغوص في البحار، والتزلج على الجليد في العديد من المناطق من الجزء الشمالي من الكرة الأرضية، إضافة إلى أن هذا النوع من السياحة يستهوي زيارة المناطق الجبلية والصحراوية التي تبعث في النفس الهدوء والاستقرار[3].

2- السياحة العلاجية :

لقد من الله تعالى على الإنسان بما يزخر به الكون والطبيعة بخصوصيات يمكن لكل الناس الاستفادة منها وبصرف النظر عن معتقداتهم وانتماءاتهم، وذلك من خلال العلاج الطبيعي بالمياه المعدنية الغنية بالأملاح ،وهوما دفع بالبرامج الاقتصادية للعديد من الدول أن تستغل هذه الموارد الطبيعية لتجعل منها مصدرا للثروة ،والذي يمكنه أن يشكل عنصرا هاما لاقتصادها.

---

[2]. عشي صليحة ،الأثار التنموية للسياحة ،دراسة مقارنة، الجزائر تونس للمغرب، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2004، ص 25

[3].مليكة شبابلي، السياحة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر، حانفي 2004، ص 153.

ومراعاة لهذا العامل الحيوي الذي يتوفر في العديد من الدول، عرف الاتحاد العالمي للسياحة، السياحة العلاجية بكونها عبارة عن تقديم التسهيلات الصحية باستخدام المصادر الطبيعية للبلد وبشكل خاص المياه المعدنية والمناخ[4]، وجاء تعريف المفكر " كلاوس كولينات" في كتابه جغرافية السياحة ووقت الفراغ، على أن الأماكن العلاجية ،هي أماكن سياحية معترف بها وهي تشتمل على الوقاية والعلاج والتأهيل من الأمراض الصحية[5].

وبهذا يمكن اعتبار السياحة العلاجية على أنها عبارة على انتقال الأشخاص من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى ،بهدف الاستفادة من العناصر الطبيعية التي وهبها الله تعالى لهذه المناطق في مجال العلاج والاستشفاء[6].

ويتخذ هذا النوع من السياحة صورتين.

الصورة الأولى - السياحة العلاجية المناخية:

تتميز هذه الصورة من السياحة العلاجية باعتمادها على العلاج عن طريق الوسائل الطبيعية ،وهو ما يمكم أن يكتشفه الفرد عند زيارته لبعض المناطق السياحية ،حيث أنه إلى جانب اكتشافه للمعالم الطبيعية، فقد تعرض عليه من قبل مختصين في التسويق بعض المستحضرات التي تستخدم كعلاج طبيعي ضد العديد من الأمراض، ونجد هذا الأسلوب كثير لاستخدام عند القيام بزيارات للمناطق الجبلية في مدينة مراكش بالمغرب الأقصى.

الصورة الثانية-السياحة العلاجية المعدنية :

ينتشر هذا الأسلوب كثيرا ،لكونه يمكن الشخص من التسلية والاستفادة بقسط من الراحة إضافة إلى فائدة تلك المركبات السياحية في العلاج الطبيعي، وبخاصة في الأمراض الجلدية، وتعتبر الجزائر من أكثر الدول التي تمتلك قدرات في هذا النوع من السياحة والمتمثلة في الحمامات المعدنية التي لا تكاد تخلو منها أية جهة من الجزائر، لكن لا يزال العديد منها في وضع لا يمكنه أن يساهم في النهوض بالسياحة في الجزائر بسبب التسيير البيروقراطي الذي لم يحسن وضع برنامج سياحي ليجعل من السياحة العلاجية أحد الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الجزائري.

زيادة على أنواع السياحة التي ذكرناها سابقا فهناك سياحة الشواطئ و التي تعتمد على استغلال الشواطئ للاصطياف حتى يصبح هذا النوع نمط من أنماط السياحة لا بد من استغلالها و هذا يستلزم توفر المناخ الملائم و الاستغراب السياسي و الاجتماعي لأي بلدن، و نجد أكبر نموذج لهذا النوع من السياحة إسبانيا مما جعلها محط أنظار السياح الأجانب[7]

و نجد بعض الدول التي تأخذ بهذا النمط من الدول النامية و العربية جمهورية تونس التي تعمل على تطوير و استغلال الشواطئ السياحية و هذا ما تبينه الاحصائيات التي تصدرها الهيئات التونسية للسياحة ،حيث أن شواطئها تمتد على مسافة 1300كلم ،واعتدال مناخها من نوع المتوسطي إضافة إلى تميزها بالاستقرار السياسي و الاجتماعي السائد و هذا إلى غاية ثورة يناير 2010 بحيث منذ ذلك التاريخ تغيرت الموازن و تقلص عدد السياح الى توتس والسبب الظروف الامنية والسياسية و عدم الاستقرار .

وكانت تونس قبل الثورة التي أحدثت تغييرا جوهريا على نظام الحكم من الدول الرائدة في استقطاب السياح و المكانة التي كانت تحتلها على المستوى الافريقي والعربي، و في هذا الصدد عملت تونس على تطوير التنمية السياحية و على الترويج لمنتجاتها السياحية و جذب عد كبير من السياح مما انعكس إيجابيا على الاقتصاد التونسي من حيث المداخيل بالعملة الصعبة حيث بلغ عدد السياح إلى تونس 5.000.057 سائح خلال سنة 2000 وليقفز هذا العدد إلى 6.000.902 سائح خلال سنة 2010،وفي سنة 2011 سجل انخفاض في عدد

---

[4]. ريان درويش، الاستثمارات السياحية في الأردن ،ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 1997، ص 11.

[5]. كلاوس كولينات، جغرافية السياحة ووقت الفراغ، ترجمة نسيم برهم، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، 1991، ص 66.

[6]. صبري عبد السميع، نظرية السياحة، مطبعة كلية السياحة والفنادق، كلية حلوان، مصر، 1995، ص 78.

[7].المصدر ، وزارة السياحة والصناعة التقليدية ،الجزائر ،2012

السياح ليصل الى 4.000.084 سائح، نتيجة للتغير السياسي الذي عرفته، وفي سنة 2012 بلغ عدد السياح 5.000.169 سائح و هذا مؤشر إيجابي لاستعادة هذا القطاع مكانته، ومن ثم مساهمته في التنمية الاقتصادية، أما بخصوص المداخيل فقد بلغت سنة 2000تقدر ب 1.683.000.000 دولار أمريكي، سنة 2000 وليرتفع هذ المبلغ إلى 2.773. 000.000 دولار أمريكي سنة 2010 للصل الى 2.681.000.000 دولار امريكي خلا سنتة 2012.

السنة	2010	2011	2012
عدد السياح	6.902	4.084	5.169
المداخيل	2.773	2.002	2.681

جدول رقم1 مصدر وزارة السياحة التونسية-ادارة الدراسات جانفي 2013

كما نجد نمط آخر من أنماط السياحة، ألا وهو السياحة الصحراوية التي تتميز بالعديد من الخصائص والتي من أهمها هدوئها وشاسعتها، وهما عاملان يميزانها عن مناطق الشمال ،و كدى امتيازاتها الطبيعية والترفيهية التي تساعد الفرد على تحقيق حاجاته النفسية، ومن أجل ذلك كان لا بد من تطوير و استغلال مختلف القدرات الطبيعية و التاريخية و الثقافية التي تزخر بها المناطق الصحراوية.

وتشكل المناطق الصحراوية بعظمتها و هدوئها و اتساع مساحتها و مناظرها الجميلة الهادئة قطب سياحي لجذب الكثير من السياح الأجانب الذين يفضلون هذا المنتوج السياحي، فالجزائر تملك منتوج سياحي صحراوي معترف به دوليا و هذا باعتراف الخبراء الدوليين الذين يدرسون و يحللون واقع السياحة على المستوى العالمي ،و كذلك من طرف الهيئات الدولية المتخصصة .

ومن النماذج التي تعكس أهمية السياحة الصحراوية في الجزائر أن منطقة الهقار و غرداية و جناة و غيرها من المناطق الصحراوية التي تمتلكها الجزائر هي من أكثر المناطق التي بمقدرها أن تجلب أكبر عدد من السياح ، إلا أن هذه الثروة لاتزال غير مستغلة من طرف القائمين على هذا القطاع بصورة كافية، ومرد ذلك العديد من الأسباب و من أهمها نقص الامكانيات التي ترتكز على التمويل المالي و قلة الاستثمارات السياحية في المناطق الصحراوية.

بالإضافة الى ذلك نجد نمط السياحة الرياضية التي تعتبر ضعيفة جدا في الجزائر هذا النوع من السياحة له انعكاسات إيجابية على الدول المنضمة للتظاهرات الرياضية بحيث تحقق إيرادات بالعملة الصعبة تزيد من المساهمة في التنمية الاقتصادية للدول، كذلك المساهمة في تطوير الثقافات المختلفة للشعوب رغم اختلاف عامل الدين و اللغة، و أصبح هذا النمط من السياحة في تطور مستمر و انتشر في مختلف دول العالم حيث بات يستقطب العديد من السياح مثل سباق السيارات، و رياضة كرة المضرب ، و غيرها من أنواع الرياضات التي تستوجب توفر امكانيات هائلة و خاصة الطرق البرية السريعة و الطويلة المسافة ،و محطات الخدمة و الصيانة و مراكز النجدة و الاسعاف[8]

كما توجد أنماط أخرى من السياحة مثل السياحة العلاجية وتتمثل في قضاء الفرد فترة معينة في بلد ما من أجل العلاج، و السياحة الدينية و الهدف منها قضاء فترة معينة للقائم بالعبادة مثل أداء فريضة الحج و مناسك العمرة زيادة على السياحة السياسية التي تتمثل في المؤتمرات والقمم التي تهم الشعوب، و غيرها من أنواع السياحة التي تساهم بقسط معين أو بنسبة منوية معينة في تنمية السياحة و رفع و المساهمة في التنمية الاقتصادية للدول.

تطوير القطاع السياحي:

لكي يتم تطوير القطاع السياحي لابد من توفر بعض العوامل الفعالة التي تؤثر كثيرا وتعمل على تنمية القطاع السياحي وازدهاره ،و التي تتكامل فيما بينها لاستحداث قطاع سياحي متطور بحيث يستطيع المساهمة في التنمية الاقتصادية و من أهم هذه العوامل:

---

[8]. حسن كفافي ،رؤية عصرية للتنمية السياحية، دون دار نشر، القاهر ، القاهرة، 1991، ص 131.

1- الطلب السياحي:

إن لم يكن هناك طلب سياحي فلا يمكن خلق قطاع سياحي فعال و متطور ، و لهذا فالطلب على السياحة من طرف الأفراد و بمختلف أنماطها يبقى عنصرا مهما في اقتصاديات الدول السياحية . و هذا حسب الاحصائيات المقدمة من طرف المنظمة العالمية للسياحة و هو مرتبط بالدوافع الشخصية للأفراد و ميولهم للاتجاه إلى منطقة معينة، و الذي قد يتأثر بعدة عوامل كارتفاع مستوى المعيشة ،زيادة العوامل الأخرى و المهمة التي تساهم في نمو الطلب السياحي العالمي مما يساعد على التنقل و السفر ، وهو ما يترك آثار إيجابية على نمو الحركة السياحية ،كما تظهره الاحصائيات المقدمة من طرف المنظمة العالمية للسياحة وفق ما هو مبين في الجدول الآتي:

السنة	2000	2005	2009	2010	2011	2012
عدد السياح	674	799	833	940	983	1035
المداخيل	475	679	854	928	1030	-

جدول رقم2: المصدر المنظمة العالمية للسياحة جانفي 2013

يستخلص من هذا الجدول أن نسبة نمو القطاع السياحي العالمي في ارتفاع من سنة إلى أخرى بحيث سجل خلال سنة 2011 نسبة تقدر 4.6بالمائة مقارنة بسنة 2010 و كذلك سجل نسبة نمو تقدر ب 5.02بالمائة سنة 2012 مقارنة بسنة 2011. و هذا حسب تقارير المنظمة العالمية للسياحة التي صرحت بها خلال الثلاثي الأول من سنة2013.[9]

في المقابل بلغت إيرادات القطاع السياحي العالمي حوالي 1030مليار دولار أمريكي خلال سنة 2011 مقابل دخل دولي يقدر ب 928مليار دولار أمريكي خلال سنة 2010، حيث وصل نمو الإيرادات السياحية الدولية حوالي 3.09بالمائة و هذا رقم قياسي فيما يخص جديد لقطاع السياحة الدولي رغم المشاكل الاقتصادية التي تهز العالم و خاصة أوربا والتي تعتمد فيي تنميتها الاقتصادية على السياحة كفرنسا وإيطاليا و إسبانيا و غيرها من الدول الأوربية. ونلاحظ من خلال هذه الاحصائيات أن الطلب السياحي العالمي في تزايد مستمر و خاصة في أوربا[10]، مما يجعل السياحة تساهم في نمو العديد من الدول.

أما في الجزائر فإن الطلب السياحي يبقى ضعيفا، و هذا حسب الاحصائيات و التصريحات المقدمة من المشرفين على هذا القطاع رغم وجود إرادة سياسية لأصحاب القرار ،ومرد هذا التقهقر للقطاع السياحي في الجزائر لعدة أسباب ، نذكر من أهمها عدم توفر ثقافة سياحية لذى السكان و كذلك الاستقرار الأمني ومحدودية الحوافز المالية و الجبائية ونقص المرافق وقلة وسائل النقل و ارتفاع الأسعار و ضعف الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك و غيرها من العراقيل التي لا تساهم في تطوير السياحة، رغم أن الجزائر تملك قدرات مالية كبيرة وتمتاز بساحة سياحية رفيعة ولكن استقطاب السياح يبقى دون المستوى وهذا حسب الأرقام و الإحصائيات المصرح بها من طرف الهيئات التي تشرف على تسيير هذا القطاع الحيوي.

ويبين الجدول الآتي عدد السياح الذي توافد على الجزائر خلال الثلاث سنوات الأخيرة[11] .

السنة	2009	2010	2011
عدد السياح	1.912	2.070	2.395

جدول رقم3: المصدر وزارة السياحة و الصناعة التقليدية 2012

إن ما يمكن أن نستشفه من الجدول أعلاه ، هو ارتفاع طفيف في عدد السياح الذين توافدوا على الجزائر، وإن كانت تلك الإحصائيات تعكس ضعف السياحة في الجزائر مقارنة بدول المغرب العربي مثل تونس و المغرب او بالنسبة لمكانة القطاع السياحي للجزائر ضمن القطاع السياحي العالمي.

---

[9]. مجلة إحصائية، المنظمة العالمية للسياحة، مدريد، جانفي 2011.ص3

[10]. نفس المرجع.

[11]. مصدر وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مرجع سابق ، 2012.

2- التسويق السياحي:

يعتبر التسويق السياحي من أهم الوسائل المعتمدة في السوق، وهو يعتمد على العديد من الطرق نذكر من بينها أنه ذلك النشاط الإداري و الفني الذي تشرف عليه هيئات و مؤسسات داخل الدولة وخارجها من أجل التعرف على الأسواق السياحية الحالية و المحتملة لتنمية الحركة السياحية الدولية[12]، وهو يستخدم من أجل رفع حجم الطلب السياحي و لهذا لابد ات تتوفر مجموعة من العناصر التي تعتبر ضرورية و منها:

- تفعيل النشاط المشترك بين الهيئات المختلفة مثل شركات النقل السياحي ، الفندقة، البنوك ،و الوكالات السياحية....الخ.

-توفير سبل النجاح من طرف الدولة و ذلك عن طريق تقديم جميع الوسائل البشرية و المالي.

-وضع سياسة تسويقية بغية الاستغلال الأمثل لجميع الوسائل الإدارية و الفنية واستخدامها لنجاح عملية التسويق السياحي.

- توفير وسائل الإشهار المتعددة و المتاحة من خلال استعمال مختلف وسائل الإعلام(مرئية ،سمعية، الجرائد).

- تحسين العلاقات بين مختلف الدول المصدرة و المستوردة للسياحة بشرط توفير الظروف الملائمة سواء كانت سياسية او امنية وذلك من اجل المساهمة في تطوير السياحة الدولية.

3- التمويل السياحي:

يعد التمويل السياحي من العناصر الأساسية لتطوير السياحة، إضافة إلى العوامل الأخرى حيث أن ارتفاع معدل الاستثمارات يزيد من جلب رؤوس الأموال الأجنبية و المحلية مما يشجع على زيادة التدفقات المالية و توسع مناطق السياحية و لتفعيل هذا التمويل لابد من توفر عنصرين أساسيين و هما:

أ- العقار السياحي:

يعتمد التوسع السياحي على خلق مناطق سياحية من خلال توفير أراضي مخصصة للعمران السياحي، الذي يقع على عاتق السلطات التي تشرف على تسيير هذا القطاع من خلال تطبيق المخطط السياحي التوجيهي للحكومة لعام 2008 والعمل على تطبيقه في الميدان، يبقى مشكل العقار أكبر هاجس لتصنيف المناطق السياحية في الجزائر و لهذا لابد من مراعاة:

- الحماية الكافية للمناطق السياحية بكل خصوصيتها.

- تحديد المناطق التي تتوفر على الطابع السياحي و القيام بتهيئتها و التوسع في استغلال المناطق السياحية بمختلف أنواعها .

- تحديد سياسة حكيمة تعمل على التنمية السياحية متوسطة و طويلة المدى .

- وضع آليات و وسائل لحماية التراث السياحي و تسيير العقار السياحي.

- الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي والديني لما له من بعد إنساني و حضاري.

- الاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية للمساعدة في إيجاد فضاء سياحي يهتم بحل مشاكل العقار السياحي.

- فرغم من وجود الإطار التشريعي لتنظيم العقار السياحي إلا أنه لم يستطع الوصول إلى الأهداف المبرمجة من السلطات مما انعكس سلبا على التنمية السياحية.

ب- منح القروض البنكية:

[12] .Baretje R ,Aspects économiques du tourisme , presse universitaires, Paris, 1999,p 25.

الاستثمارات السياحية شأنها شأن أي نشاط استثماري في قطاعات أخرى تبحث عن دعائم قوية والمتمثلة في الضمانات و الحوافز، كتوفير الاستقرار السياسي و الأمني و الحوافز التي تصدرها الدولة من قوانين و تشريعات تحفز على تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي و توفر البنية التحتية و انتشار الوعي السياحي بين مختلف شرائح المجتمع[13].

وأوضح الاقتصادي أ. لويس الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، أن التحول الحاسم في حياة المجتمعات لا يبدأ باحترامها للثروة ،ولكن عندما تضع هذه المجتمعات في المقام الأول الاستثمار المنتج ،و من ثم ما يترتب على ذلك من ثروة[14].

وهو يعتمد بدرجة أساسية على مساهمة القطاع المصرفي في تمويل المشاريع الاستثمارية السياحية عن طريق منح قروض متوسطة و طويلة الاجل تساهم في تحفيز المستثمرين في هذا القطاع الحيوي، إلا أن في الجزائر تبقى البنو ك دون المستوى المطلوب في منح هذا النوع من القروض وهذا لأسباب بيروقراطية وطول فترة دراسة ملف طلب القرض زيادة على الضمانات التي يطلبها البنك قبل منحه القرض و تدني الخدمات المصرفية و هذا مما يؤثر تأثيرا سلبيا على تدني القطاع السياحي في الجزائر على عكس الدول المتطورة في هذا المجال.

ثانيا: افاق السياحة و انعكاساتها على التنمية

يتبين من خلال استراتيجية الدول التي تتصدر و تسيطر على القطاع السياحي العالمي، أنها تأخذ بعين الاعتبار الخطط الموضوعة من طرف المنظمة العالمية للسياحة وهذا لآفاق السياحية الدولية في حدود سنة 2020 و سنة 2030 و ذلك باستغلال واستخدام جميع الإمكانيات المتاحة والتي تزيد في معدلات النمو.

ولقد أكدت الدراسات التي تقدمها المنظمات الدولية والتي تعمل على متابعة القطاع السياحي في العالم، و من خلال الإحصائيات التي تصدرها المنظمة العالمية للسياحة، أن النمو السياحة الدولي سيزيد وذلك بارتفاع عدد السياح عبر العالم مما سينعكس إيجابيا على التنمية الاقتصادية، و تتوقع المنظمة أن عدد السياح سيزيد بنسبة معتبرة حيث يتوقع أن يبلغ عدد السياح عبر العالم ب1.360مليار سائح ، بينما يتوقع عدد السياح في العالم ب 1.809مليار سائح وهذا في حدود سنة 2030[15].

نستنتج من خلال الأرقام أن الدول التي تعتمد على السياح في دخلها، أن لديها استراتيجيا ت لتطوير القطاع و هذا على المدى البعيد و لما له من انعكاسات إيجابية على التنمية، لدى فإن الجزائر أخذت بهذه التجربة و أصبحت تضع مخططات تنموية خاصة بتطوير القطاع السياحي من أجل آفاق تنموية بمعنى إيجاد حلول على المدى البعيد والمتوسط من أجل تنمية القطاع السياحي.

وتسعى الجزائر إلى وضع استراتيجية للنهوض بالقطاع السياحي وهذا من خلال تحديد المحاور الأساسية والتي يرتكز عليها ازدهار القطاع السياحي و المتمثلة في الترويج السياحي ورفع من مستوى التكوين و زيادة على الاستثمارات والتمويل بالإضافة إلى توفير إنجاز الطرقات وتوفير النقل بمختلف أنواعه و الاتصال و غيرها من الركائز الاساسية التي يعتمد عليها نمو القطاع السياح، و في هذا المجال و حسب التصريحات الرسمية و الأرقام المقدمة من طرف سلطة الوصاية، أن قطاع السياحة في الجزائر سجل إلى غاية نهاية سنة 2012حوالي 713 مشروع استثماري وسيتم انجازها خلال آفاق سنة 2025.

كما تقدر طاقة استيعابها أزيد من 82ألف سرير مع إمكانية خلق 500 منصب شغل جديد، و قد خصص لهذا المشاريع غلاف مالي يقدر ب 270 مليار دينار جزائري و مجمل هذه المشاريع تابعة للقطاع الخاص و سيتم تسليم 500 ألف سرير في آفاق 2025، و لقد تم إنجاز أكثر من 80بالمائة من المشاريع الاستثمارية خارج مناطق التوسع السياحي التي تقدر ب53ألف هكتار وهو ما يعتبر إشكالية فيما يتعلق باختيار العقار الذي لابد

---

[13]. مناخ وحوافز الاستثمار في الدول العربية www.patdq.com/6.htm ،ص 1.

[14]. عبد الوهاب رزيق، منتدى الاستثمار في شمال إفريقيا، المركز الإنمائي لشمال ،المركز الإنمائي لشمال فريقيا، نشرة التنمية، العدد 8، 2001، ص

[15]. المصدر ، المنظمة العالمية للسياحة، مجلة المنظمة ، الدورة 19للجمعية العامة،10اكتوبر 2011،ص34.

من إيجاد الحلول المناسبة له، زيادة على هذه المؤشرات لابد من تطوير وإصلاح القطاع البنكي و ذلك لتمكين السياح من تلبية حاجاتهم عن طريق وسائل الاتصال و التي يمكن أن تساهم في التنمية السياحية.

ومن الآفاق الأخرى تحسين الأوضاع الأمنية التي تعتبر شرط من شروط توافد السياح مع تطوير الثقافة السياحية لدى الأفراد و مساهمتهم في التنمية السياحية.

الخاتمة

من خلال دراسة موضوع آفاق السياحة في التنمية، يبقى مرتبط ارتباطا قويا ببقية القطاعات بحيث يتأثر بها ويؤثر فيها ولهذا لابد من خلق ميكانيزمات و آليات التي تبعث عل تنمية القطاع السياحي في اي بلد كان سواء متطور او بلد نام.

و تشير البحوث والدراسات ان ازدهار التنمية يعد من المؤشرات الهامة التي تنطلق منها السياحة في الدول كلها وبدون استثناء غير ان هذا الواقع يتطلب توفير استثمارات ضخمة لإنجاز الهياكل الضرورية والتي تكون متوفرة في الدول المتقدمة و يصعب تحقيقها في الدول النامية وهذا لضعف التنمية.

مدى مساهمة المقومات السياحية في تنمية القطاع السياحي و المتمثلة في الاماكن التاريخية و الثقافية و الحضارية و استغلالها بطرقة محكمة وهذا باستخدام الوسائل المتاحة مثل السويق السياحي و الترويج.

و بالاستفادة من التجارب للبلدان الجوار كتونس والمغرب او لدول البحر المتوسط كاسباني فان الجزائر وضعت استراتيجية لتنمية القطاع خلال افاق 2025 و الغرض منه تطوير السياحة بالجزائر ومساهمته في التنمية الاقتصادية عن طريق استغلال جميع الامكانيات المتاحة و لا سيما ان الجزائر تملك نسيج سياحي معتبر لابد من استغلاله .

المراجع

- المنظمة العالمية للسياحة ، مجلة المنظمة جانفي 2013،

- المصدر وزارة السياحة والصناعة التقليدية،الجزائر، 2012.

- مناخ و حوافز الاستثمار في الدول العربية ،ص1 www.patdq.com/6htm

- وزارة السياحة التونسية-ادارة الدراسات جانفي 2013

-حسن كفافي ،رؤية عصرية للتنمية السياحية،القاهرة،1991ص131 حسن كفافي ،رؤية عصرية للتنمية السياحية،القاهرة،1991.

-محيا زيتون، السياحة و مستقبل مصر بين امكانيات التنمية و مخاطر الهدر، القاهرة، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، 2002،ص275.

- عبد الوهاب رزيق ،منتدى الاستثمار في شمال افريقيا المركز الانمائي لشمال افريقيا ،نشرة التنمية،العدد8ديسمبر 2001،ص1.

- عشي صليحة ،الآثار التنموية للسياحة ،دراسة مقارنة، الجزائر تونس المغرب، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2004، ص 25.
- مليكة شبايلي، السياحة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر، جانفي 2004، ص 153.

2-Baretje R. Aspects économiques du tourisme ,(paris-presse, universitaire);1 999 .